

## الصراع الجيواستراتيجي على مواني شرق إفريقيا (دراسة حالة: اتفاقية ميناء تنزانيا مع دبي.. قراءة مستقبلية)



د. نشوى عبد النبي

باحث متخصص في الدراسات اللوجستية



بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والصين والدول الأوروبية. على الوصول إلى المنطقة كجزء من استراتيجيات جيوسياسية أوسع.

تجسد صفقة "ميناء تنزانيا-دبي" الاندماج المتزايد بين المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية في إفريقيا. هذا، وقد أثار تركيز دبي على تأمين الممرات التجارية والاستثمارات في البنية التحتية للموانئ مخاوف بشأن الشفافية والسيطرة الأجنبية طويلة الأجل على مواني تنزانيا، وتسبب تسريب تفاصيل

تعد مواني شرق إفريقيا، مثل ممباسا ودار السلام، هي شريان حيوي للتجارة، حيث تربط الدول الحبيسة بالمنطقة بالأسواق العالمية، وتلعب هذه المواني دورًا رئيسًا في دفع النمو الاقتصادي، إذ تعد محركات رئيسة للاقتصاد في دول شرق إفريقيا، حيث تساهم حركة البضائع والصادرات والواردات في تعزيز النشاط التجاري وخلق الفرص الاستثمارية. وتحتل مواني شرق إفريقيا أهمية جيواستراتيجية كبيرة في سياق التنافس الدولي على النفوذ، في ضوء تنافس القوى العالمية الكبرى،

في المنطقة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان، ويمثل تشغيل المواني بكفاءة عالية وتطوير البنية التحتية المرتبطة بها، أمران ضروريان لخفض تكاليف النقل، مما يؤثر بشكل إيجابي على قدرة السلع على المنافسة من حيث السعر. ويمكن القول إن مواني شرق إفريقيا تسهم بدور محوري في نمو اقتصادات دولها من خلال عدة جوانب:

- تساهم حركة البضائع والرسوم الجمركية في توليد إيرادات حكومية مهمة، كما توفر الأنشطة التجارية والخدمات اللوجستية المرتبطة بالمواني فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تساهم عائدات المواني في تمويل مشاريع البنية التحتية الأخرى، مثل الطرق والقنوات، التي تحسن الاتصال داخل الدول وتربطها بالمنطقة ككل، وهذا بدوره يسهل النشاط التجاري، ويساهم في النمو الاقتصادي.
- تعتبر المواني ذات الكفاءة العالية مصدرًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في المناطق المحيطة بالمواني، وهذه الاستثمارات يمكن أن تؤدي إلى إنشاء مناطق صناعية ومراكز تصنيعية جديدة، مما يخلق فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي.
- يمكن أن تكون المواني بمثابة محفزات للتنمية الصناعية، حيث توفر المواني ذات البنية التحتية الجيدة الوصول إلى الأسواق العالمية والمواد الخام، مما يجعلها مواقع جذابة للشركات المصنعة.
- يمكن أن تلعب المناطق الاقتصادية الخاصة المرتبطة بالمواني دورًا مهمًا في تعزيز جاذبية المواني للاستثمار الأجنبي، لا سيما إذا قامت هذه المناطق بتوفير إعفاءات ضريبية

الاتفاقية في تصاعد الانتقادات من جانب المجتمع المدني والمعارضة السياسية. وفي الواقع يمكن أن يحفز تطوير المواني الفعال النمو الاقتصادي ويجذب الاستثمار الأجنبي، ولكنه ينطوي أيضًا على مخاطر الديون غير المستدامة، والتنازل المحتمل عن السيادة الوطنية، مما يحتم على دول شرق إفريقيا أن تتحرك بحذر شديد وسط التنافس على النفوذ من قبل القوى العالمية والإقليمية. خاصة عند النظر إلى التمويل الأجنبي الضخم لمشاريع المواني.

إن موقع شرق إفريقيا الاستراتيجي على طول طرق التجارة العالمية الرئيسة، مثل خليج عدن، جعل موانئها عُقدًا رئيسة في التجارة الدولية، وتعتبر مواني شرق إفريقيا، بما في ذلك تلك الموجودة في تنزانيا وكينيا وجيبوتي، ضرورية لترانزيت السلع بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتعمل هذه المواني على ربط الدول الحبيسة بالأسواق الدولية، مما يكسبها أهمية استراتيجية للقوى العالمية، حيث تساهم في الديناميكيات الجيوستراتيجية. ومع ذلك، يرتبط نشاط المواني ارتباطًا وثيقًا بالسياسات المحلية التي تتبع أحيانًا مصالح معينة قد لا تضع دائمًا مصلحة عامة المواطنين في الاعتبار. وفي ضوء ذلك تحاول هذه الورقة استكشاف الأهمية الاقتصادية للمواني في شرق إفريقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضًا العوامل الجيوستراتيجية، والتركيز بشكل خاص على صفقة المواني في تنزانيا مع دبي.

## الأهمية الاقتصادية لمواني شرق إفريقيا

تلعب مواني شرق إفريقيا، مثل ممباسا في كينيا ودار السلام في تنزانيا، دور البوابة الرئيسة للواردات والصادرات، وتتعامل هذه المواني مع نسبة كبيرة من البضائع الموجهة إلى الدول الحبيسة

إلى دول الاتحاد الأوروبي على النفوذ والوصول إلى هذه المنطقة، وذلك ضمن استراتيجياتها الجيوسياسية الأوسع. ويمكن أن يشمل هذا التنافس الاستثمار في البنية التحتية للمواني والمناطق المحيطة بها، وكذلك تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية مع دول شرق إفريقيا. كما أن لتطوير المواني في شرق إفريقيا دورا مهما في إنجاح مشاريع التنمية الجاري تنفيذها، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويمكن أن يساهم دعم الجهات الخارجية لتطوير المواني في تحقيق أهداف التنمية الإفريقية.

كذلك تمتد أهمية مواني شرق إفريقيا لتشمل الأمن الإقليمي والدولي، حيث تقع مواني شرق إفريقيا بالقرب من ممرات مائية استراتيجية، مثل قناة السويس ومضيق باب المندب وخليج عدن، والتي تعتبر شريانا حيويا للتجارة البحرية العالمية. وبالتالي يلعب أمن هذه المواني دورًا رئيسًا في ضمان أمن الملاحة البحرية الدولي، ويؤثر استقرار وأمن المواني بشكل مباشر على استمرارية التجارة العالمية، وأي اضطرابات أو أعمال عنف تستهدف المواني يمكن أن تؤدي إلى تعطيل حركة الشحن البحري وتكبد الاقتصاد العالمي خسائر اقتصادية كبيرة. بالإضافة إلى تأثير مواني شرق إفريقيا على العلاقات الدولية، حيث يمكن أن تُستخدم اتفاقيات المواني كورقة ضغط أو مساومة بين الدول، كما أنه لا تؤثر اتفاقيات المواني فقط على العلاقات الثنائية بين الدول، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير أيضًا على السياسات الإقليمية الأوسع، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استثمار دولة خارجية في ميناء ما إلى توتر العلاقات مع دول مجاورة تشعر بالتهميش أو القلق بشأن هيمنة لاعب خارجي معين.<sup>(٦)</sup>

وغيرها من الحوافز للشركات التي تستثمر في المنطقة.

- كذلك تجدر الإشارة إلى أن مواني شرق إفريقيا تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التكامل الإقليمي، وذلك من خلال عدة جوانب:
- توفر المواني البنية التحتية والخدمات اللوجستية اللازمة لتسهيل التجارة بين دول شرق إفريقيا، مما يعمل على تخفيض تكاليف النقل، ويزيد من حجم التجارة البينية بين دول المنطقة، الأمر الذي يعود بالفائدة على اقتصادات دول شرق إفريقيا.
- يخلق النشاط التجاري المتزايد روابط اقتصادية أقوى بين دول شرق إفريقيا، مما قد يقود إلى تعاون أكبر في مجالات أخرى، مثل الأمن والتنمية.
- يمكن أن يساهم التكامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الإقليمي عن طريق الحد من النزاعات وتعزيز المصالح المشتركة.
- إن انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجموعة شرق إفريقيا عام ٢٠٢٢، أضاف ديناميكية جديدة بسبب الإمكانيات الهائلة لصادرات المعادن والذهب من شرق الكونغو الديمقراطية.<sup>(٧)</sup>

## الاعتبارات الجيواستراتيجية لمواني شرق إفريقيا

تتجاوز أهمية مواني شرق إفريقيا المجال الاقتصادي، حيث أصبح لها تأثير جيوسياسي كبير على الصعيد العالمي، وذلك في ضوء تميزها بموقع استراتيجي على طول ممرات التجارة العالمية الرئيسية، مما يجعلها محط أنظار القوى العالمية الكبرى، وفي هذا الإطار، تتنافس دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة

## اتفاقية ميناء تنزانيا-دبي

استثمرت تنزانيا خلال السنوات الخمس الماضية حوالي ٤٢١ مليون دولار أمريكي في البنية التحتية لموانئها لتحسين قدرتها التنافسية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستثمار المُقدر بـ١٠ مليارات دولار أمريكي في خط سكة حديد جديد يربط بين دار السلام وبحيرة تنجانيقا عبر دودوما.

وبعد سنوات من التقارب السياسي بين تنزانيا ودول الخليج، قامت تنزانيا في أكتوبر ٢٠٢٢ بتوقيع ما يسمى بـ "الاتفاقية الحكومية الدولية مع دبي"، في ضوء الحاجة إلى التحديث والاستثمار الدولي بميناء دار السلام لمواكبة الموانئ الإقليمية الأخرى، مثل ميناء مومباسا. وفي ١٠ يونيو ٢٠٢٣، صوت البرلمان لصالح مشروع القانون ذي الصلة لتنفيذ الاتفاقية الحكومية الدولية.

بعد أسابيع قليلة فقط من توقيع اتفاقية الموانئ بين تنزانيا ودبي، تم تسريب أجزاء من الاتفاقية؛ مما أثار قلق قطاعات من الشعب التنزاني، وتوجيه انتقادات للاتفاقية من قبل أحزاب المعارضة



95% of Tanzania's maritime trade is handled at Dar es Salaam's port. Photo: Tanzania port authority

في السنوات القليلة الماضية، شهدنا منافسة متزايدة بين تنزانيا وكينيا فيما يتعلق بتأمين ممرات تجارية من الدول الحبيسة وإليها، مثل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأوغندا ورواندا وبوروندي إلى موانئ المحيط الهندي.



Africa still pales in comparison to the world's prominent players in the port business. Photo: Tanzania port authority

التعديلات اللازمة للحفاظ على فاعليته. بالإضافة إلى ذلك، من المهم مراقبة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاتفاقية على المدى الطويل. على سبيل المثال، قد يؤدي تحديث الميناء إلى خلق فرص عمل جديدة، ولكن قد يؤدي أيضًا إلى الاستغناء عن بعض العمال الحاليين. ولذلك من الضروري مراقبة هذه الآثار والتدخل لمعالجتها عند الضرورة. وبشكل عام، فإن نجاح الاتفاقية على المدى الطويل يعتمد على قدرة أصحاب المصلحة على التكيف مع التغييرات المستقبلية، والمراقبة المستمرة لتأثيرات الاتفاقية، وبالإضافة إلى ذلك يرى الخبراء أنه يتعين وضع بعض الأمور بعين الاعتبار لضمان فاعلية الاتفاقية على المدى الطويل، مما يساهم بدوره في تطوير ميناء دار السلام وتعزيز الاقتصاد التنزاني، ويشمل ذلك ما يلي: (٣)

مناقشة التغييرات المحتملة: حيث يجب أن تكون هناك عملية دورية لمناقشة التغييرات التي قد تتطلب تعديل الاتفاقية، على سبيل المثال، قد تتطور تقنيات جديدة في مجال الشحن البحري، أو قد تتغير القوانين التجارية الدولية، ومن خلال مناقشة هذه التغييرات بشكل استباقي، يمكن لأصحاب المصلحة تعديل الاتفاقية لضمان استمرارها في تلبية احتياجات الميناء.

وضع آلية للتقييم والتعديل: بحيث يتم تقييم مدى نجاح الاتفاقية بشكل منتظم، ويمكن أن يتضمن ذلك مراجعة أداء الميناء، وتأثير الاتفاقية على المجتمع المحلي والبيئة، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وبناءً على نتائج التقييم، يمكن لأصحاب المصلحة إجراء تعديلات على الاتفاقية إذا لزم الأمر.

التزام الشفافية والتعاون: مع تشجيع إشراك جميع أصحاب المصلحة، حيث سيساعد ذلك على

ومنظمات المجتمع المدني، حيث صرحت جمعية نقابة المحامين في تنزانيا علناً بأن "الاتفاقية لم تتم صياغتها بشكل جيد، مما أدى إلى الغموض والشكوك والالتباس وتفسيرات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك بنود/ فقرات تتجاهل أو تتعارض أو تخالف المصالح الوطنية، ومن المقترح إزالتها تمامًا".

وفي ضوء ذلك، قامت السلطات التنزانية باعتقال شخصيات معارضة بارزة، مثل الأمين العام السابق لحزب تشيما الدكتور "ويلبورود سلا"، واتهمتهم بالتحريض والخيانة العظمى (وهي جرائم عقوبتها الإعدام في تنزانيا)، علاوة على ذلك، فإن تقديم مشروع قانون مؤخرًا في البرلمان التنزاني لتعديل قانون إدارة المعادن والموارد دون مناقشة كافية أثار المزيد من الشكوك العامة، مما دفع البرلمان إلى مراجعة مشروع القانون إلى حين مشاركة المزيد من المعلومات مع الجمهور.

وتشير الانتقادات إلى أن الاتفاقية -في صيغتها الحالية- قد تمنح شركة مواني دبي العالمية حقوقًا حصرية لإدارة جميع مواني البر الرئيسي التنزاني، بما في ذلك ميناء متوارا في جنوب تنزانيا، والذي يقع بالقرب من الحدود مع موزمبيق، حيث توجد احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى موارد اليورانيوم.

## التداعيات المستقبلية للاتفاقية

يرى المراقبون أنه عند التفكير في كيفية تأثير الاتفاقية على العمليات المستقبلية لميناء دار السلام، فمن المهم النظر في التغييرات المحتملة في مجال التكنولوجيا ومتطلبات السوق، ومن ثم، يجب أن تتيح الاتفاقية لإدارة الميناء القدرة على التكيف مع التغييرات لضمان استمرار نجاح الميناء واستدامته. كما أنه من الضروري مراقبة وتقييم تأثير الاتفاقية على الميناء بمرور الوقت، وإجراء

والسياسة والعوامل الجيوسياسية في المنطقة. وقد أثار قرار تنزانيا الدخول في اتفاقية حكومية دولية لمدة ١٠٠ عام مع مواني دبي العالمية لإدارة مواني البر الرئيسي والممرات التجارية التابعة لها جدلاً واسعاً سلط الضوء على التحديات المتمثلة في كيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي والحفاظ على السيادة الوطنية في نفس الوقت. ومع استمرار تنمية شرق إفريقيا وتنافس الفاعلين الدوليين على النفوذ، فإن فهم هذه الديناميكيات أمر ضروري لصناع القرار وأصحاب المصلحة الذين يسعون إلى الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لهذه المواني.

بناء الثقة، وتعزيز التعاون لصالح نجاح الميناء على المدى الطويل.

الاستدامة: بحيث تضع الاتفاقية في عين الاعتبار أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية، على سبيل المثال، يمكن للاتفاقية أن تتضمن بنوداً تتعلق بحماية البيئة المحيطة بالميناء، أو تدريب العمال المحليين على مهارات جديدة.

**وختاماً،** تشكل مواني شرق إفريقيا جزءاً لا يتجزأ من التجارة الإقليمية والعالمية، حيث تعمل على دفع النمو الاقتصادي والتكامل، وتبرز أهميتها الجيوسياسية، كما هو موضح في اتفاقية ميناء تنزانيا-دبي، من خلال التشابك المعقد بين الاقتصاد

## الهوامش والمراجع

- (1) Nuri Aden and Gaure Mdee, Privatization of ports: East African countries weighing the pros and cons, 27 Nov 2023, TRT Africa, <https://2h.ae/mAvD>
- (2) Tilmann Feltes, Annika Schröder, East African Ports in the Geostrategic Scramble - Eyes on Tanzania's Port Deal with Dubai, Facts & Findings, Konrad Adenauer Stiftung, No 514/October 2023,
- (3) Godfrey Philimon, Analysis of the agreement for the operation of the Port of Dar es Salaam in accordance with the Intergovernmental Agreement of the government of Tanzania and the United Arab Emirates (Dubai) between DP World and the Tanzania Port Authority (TPA), <https://2h.ae/uGEq>